تقرير الاستيطان الأسبوعي الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان للفترة من 25 إلى 31 كانون الثاني/ يناير 2025، يشير فيه إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمنع عن المقدسيين رخص البناء وتتوسع في هدم منازلهم*

2025/2/1

إعداد: مديحة الأعرج/ المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان

من جديد، تعود سياسة هدم منازل الفلسطينيين في مدينة القدس وغيرها من مناطق الضفة الغربية إلى واجهة الأحداث، ولكن بقوة دفع أكبر تحت ضغط أطراف الائتلاف الحاكم في إسرائيل، وخاصة حزب "الصهيونية الدينية" برئاسة بتسلئيل سموتريتش، وحزب "عظمة يهودية" برئاسة إيتمار بن غفير، ومشاركة فعالة من أطراف متنفذة في حزب الليكود وتحالف "لوبي أرض إسرائيل" في الكنيست الإسرائيلي.

يوم الأحد الماضي، أخطرت السلطات الإسرائيلية سكان قرية النعمان (خلة النعمان) بهدم جميع منازل القرية، تمهيداً لضمها إلى حدود مدينة القدس المحتلة. وتتكون القرية من 45 منزلاً مهدداً بالهدم بذريعة عدم الترخيص، بعد أن اقتحم موظفون في بلدية الاحتلال في القدس القرية ووزعوا إخطارات الهدم. وأوضح رئيس المجلس المحلي في القرية، جمال الدرعاوي، أن قرارات الهدم جاءت بذريعة عدم الترخيص، علماً بأن القرية مبنية قبل عام 1948 على مساحة 1500 دونم، ويصل عدد سكانها إلى نحو 150 نسمة، وتضم منازل مشيدة من الحجر القديم.

تقع قرية خلة النعمان في الطرف الجنوبي الشرقي لمدينة القدس، على بعد مئات الأمتار شمال مدينة بيت ساحور، وسكنها أوائل الفلسطينيين في ثلاثينيات القرن الماضي. في عام 1967، وبعد احتلال الضفة الغربية، سجلت إسرائيل أهالي القرية كسكان في الضفة الغربية ولم تصدر لهم بطاقات هوية إسرائيلية، كما هو الحال مع معظم الفلسطينيين سكان المناطق التي ضمتها إسرائيل إلى القدس لاحقاً. واستمرت سلطات الاحتلال في التعامل معهم باعتبارهم "مقيمين غير قانونيين". وبناءً على ذلك، منعت سلطات الاحتلال سكان القرية من التواجد في الأحياء والقرى التي ضمت إلى القدس، ورفضت بلدية القدس تزويدهم بالخدمات الأساسية مثل المياه، وشبكات الصرف الصحي، وجمع النفايات. كما امتنعت بلدية الاحتلال عن إعداد خرائط هيكلية للقرية، مما حال دون تمكن السكان من استصدار تصاريح بناء. واستمر هذا الوضع لعقود طويلة، ثم جاء بناء جدار الفصل العنصري، الذي شيدته إسرائيل بعد انتفاضة الأقصى (الانتفاضة الثانية) على طول الحدود الجنوبية

---

* **المصدر:** المكتب الوطني للدفاع عن الأرض
https://tinyurl.com/ytxfvf2z

للمدينة، ليزيد من عزلة القرية عن مدينة بيت ساحور، مما أدى إلى عزلها عن باقي قرى وبلدات الضفة الغربية، في مسعى لطرد وتهجير سكانها.

قرية خلة النعمان ليست وحدها في مواجهة مخططات الهدم والتهجير والتطهير العرقي، فإلى جانبها، يواجه أهالي بلدة سلوان المخطط ذاته. فقد اعتصم المئات من أهالي البلدة يوم الأحد الماضي أمام بلدية الاحتلال في القدس، احتجاجاً على سياسة هدم البيوت وأوامر الإخلاء. وشارك في الاعتصام نشطاء من اليسار الإسرائيلي، حيث رفع المشاركون لافتات تندد بعمليات الهدم وتطالب بوقفها. وأكد عضو لجنة الدفاع عن أراضي سلوان، مراد أبو شافع، رفض الأهالي لعمليات الهدم، مشيراً إلى وجود سبعة آلاف قرار هدم في سلوان. أما عضو اللجنة فخري أبو دياب، فأكد أن هذه الوقفة هي بداية للاحتجاجات على سياسة البلدية تجاه هدم المنازل وعدم منح تراخيص البناء، قائلاً: "جئنا اليوم إلى مقر البلدية لإيصال رسالتنا إلى المسؤولين بأننا بحاجة إلى المزيد من تراخيص البناء وتجميد أوامر الهدم".

بلدة سلوان ليست كقرية خلة النعمان، فهي بلدة كبيرة يسكنها نحو 59 ألف مقدسي، ويتهدد خطر التهجير القسري نحو 7500 من سكانها الذين يعيشون في ستة أحياء. هؤلاء مهددون إما بهدم منازلهم بحجة البناء دون ترخيص، أو بطردهم لصالح الجمعيات الاستيطانية الإسرائيلية. ووفقاً لمحافظة القدس، نفذت سلطات الاحتلال 320 عملية هدم بين أكتوبر 2023 ونوفمبر 2024، منها أكثر من 87 عملية في بلدة سلوان. كما أوضحت المحافظة أن هناك أكثر من 30 ألف عقار في القدس الشرقية مهدد بالهدم، مما سيؤدي إلى تشريد عشرات الآلاف من المقدسيين. وتشير التقديرات إلى أن 22 ألف منزل ومنشأة في القدس الشرقية، منها سبعة آلاف في سلوان، تعتبرها بلدية الاحتلال واللجنة اللوائية للبناء والتنظيم "غير قانونية"، وقد هدم بعضها دون إخطار أو دون انتظار قرار قضائي. وتتعرض بلدة سلوان، وخاصة أحياء البستان، ووادي الربابة، ووادي قدوم، لاستهداف ممنهج لقربها من المسجد الأقصى، وذلك لتنفيذ مخططات الاحتلال لإنشاء ما يسمى بـ"الحدائق التوراتية" و"حديقة الملك" على أنقاض المنازل وأراضي السكان.

تجدر الإشارة إلى أن إخطارات الهدم الصادرة عن سلطات وبلدية الاحتلال في القدس تتزايد عاماً بعد عام. فقبل السابع من أكتوبر 2023، كان هناك 25 ألف إخطار هدم، أما بعد ذلك التاريخ، فارتفع العدد الكلي إلى 32 ألفاً، أي بزيادة قدرها 7000 إخطار، وذلك بعد تولي إيتمار بن غفير ملف الهدم بالكامل. وخلال عام 2023، نفذت سلطات الاحتلال عمليات هدم لنحو 150 مبنى سكنياً، كان 70 منها هدماً ذاتياً، بينما شهد عام 2022 تنفيذ 143 عملية هدم، منها 71 عملية هدم ذاتي، وفي عام 2021 نُفذت 181 عملية هدم، منها 97 هدماً ذاتياً.

هذه السياسة التدميرية تجري في وضح النهار، وأمام أنظار المجتمع الدولي. وتشير معطيات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) إلى أن سلطات الاحتلال هدمت 215 مبنى في القدس الشرقية خلال عام 2024، مما أدى إلى تضرر أكثر من 40 ألف مواطن. وتظهر المعطيات أن أعلى عمليات الهدم كانت في بلدة سلوان، حيث تم هدم 41 مبنى، تليها جبل

المكبر (34)، الولجة (27)، العيسوية (24)، بيت حنينا (17)، الطور (11)، صور باهر (10)، رأس العامود (9)، شعفاط (9)، وادي الجوز (8)، الثوري (5)، مخيم شعفاط (4)، بين صفافا (3)، الزعيم (3)، باب الساهرة (2)، بئر عونة (2)، البلدة القديمة (2)، والقنبر (2). أما باقي عمليات الهدم فتوزعت في مناطق أخرى مثل جبع، الشيخ جراح، وأم طوبا. وترتفع هذه الأعداد إلى 402 عملية هدم عند احتساب منطقة محافظة القدس بالكامل. وتظهر البيانات أن أكثر المناطق التي شهدت عمليات هدم كانت عناتا (47 مبنى)، حزما (23)، جنوب عناتا "وعر البيك" (18)، صور باهر (15)، جبع (14)، شمال عناتا (14)، الزعيم (14)، بدو (11)، رافات (11)، النبي صموئيل (10)، قلنديا (10)، بيت عنان (7)، الجيب (2)، بيت حنينا – ضاحية البريد (2)، الرام (1)، ومخيم قلنديا (1).

لم تقتصر هذه السياسة على القدس ومحيطها، بل امتدت لتشمل معظم مناطق الضفة الغربية، مما يعكس نوايا الاحتلال المبيتة لمستقبل الأراضي الفلسطينية. فهناك عشرات آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة قيد التخطيط، بينما تهدد إخطارات وعمليات الهدم حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، هدم جيش الاحتلال 1058 منشأة فلسطينية في المنطقة "ج" خلال عام 2024، منها 192 منزلاً مأهولاً، ما أدى إلى تهجير 860 فلسطينياً وتضرر نحو 38 ألفاً آخرين خلال الفترة نفسها.

وتدرك حكومة الاحتلال أن سياسة الهدم والتهجير والتطهير العرقي تتنافى مع القانون الدولي والشرعية الدولية، لكنها تمضي فيها على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، في ظل عجزه عن وقفها. حيث تنص المادة 1/25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 1/11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، على أن "هدم المنازل يُعدّ خرقاً واضحاً لإعلانات واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية التي تكفل حق الفرد في السكن الملائم". كما تحظر المادة 53 من اتفاقية جنيف تدمير دولة الاحتلال لأي ممتلكات ثابتة أو منقولة خاصة بالأفراد أو الجماعات، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي ذلك لتحقيق أهداف عسكرية. ويعتبر القانون الجنائي الدولي هدم المنازل على نطاق واسع عملاً غير مشروع ومخالفاً للقانون الدولي، فحسب المادة 2/8 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن "تدمير الممتلكات على نطاق واسع دون توافر ضرورة عسكرية تبرر ذلك يُعتبر جريمة حرب".

على صعيد آخر، أقر الكنيست الإسرائيلي مبدئياً إلغاء القانون الأردني المعمول به في الضفة الغربية بشأن تأجير وبيع العقارات للأجانب، على الرغم من أن الكنيست لا يملك صلاحية تخوله فرض قوانين على أراضٍ محتلة، مما يجعل هذا القانون يتعارض مع القوانين الدولية التي تمنع التصرف بأي طريقة في أراضٍ تحت الاحتلال. وقد أيد مشروع القانون 58 عضواً، بينما عارضه 33 عضواً، وستتم إحالته إلى لجنة الكنيست التي ستحدد موعداً للتصويت عليه لاحقاً في ثلاث قراءات. وكانت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع قد صادقت الأسبوع الماضي على مشروع قانون يسمح للمستوطنين بشراء أراضٍ في الضفة الغربية المحتلة، بما يتناقض مع القانون الدولي ويفتح الأبواب واسعة أمام عمليات تزوير عقود شراء الأراضي. كما أحالت التصويت عليه إلى الهيئة

العامة للكنيست. وقد قدم مشروع القانون عضو الكنيست موشيه سولومون، من "حزب الصهيونية الدينية"، باسم "لوبي أرض إسرائيل" في الكنيست، ووقع عليه 40 عضو كنيست من اللوبي. وجاء في مشروع القانون أن "بإمكان أي شخص شراء حقوق في الأراضي في منطقة 'يهودا والسامرة' (الضفة الغربية) كما في أي مكان آخر". وكانت اللجنة الوزارية للتشريع قد بحثت مشروع القانون هذا في منتصف نوفمبر الماضي، لكنها لم تقرر تحويله إلى الكنيست للتصويت عليه في حينه. علماً أنه في الوضع الحالي، لا يمكن للإسرائيليين شراء أراضٍ في الضفة الغربية بصورة مباشرة، إلا من خلال شركات مسجلة في سجل الشركات في "الإدارة المدنية"، مع صدور تصريح لصفقة كهذه، وذلك بعد إصدار القائد العسكري للضفة أمراً عسكرياً عام 1971 يسمح بصفقات غير مباشرة كهذه.

وقد حذرت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية من أن مشروع القانون المذكور هو "خطوة ضم أخرى بمبادرة اليمين المتطرف". ويسعى مشروع القانون إلى السماح للمستوطنين بشراء أراضٍ دون أي رقابة في جميع أنحاء الضفة الغربية. وأضافت الحركة أن "مشروع القانون يمنح مجموعة صغيرة من المستوطنين المتطرفين إمكانية شراء أراضٍ، وبعد ذلك إقامة مستوطنات فيها، سواء في قلب الخليل أو في أي مكان آخر. إضافة إلى ذلك، لا يملك الكنيست صلاحية سن قوانين في منطقة ليست تحت السيادة الإسرائيلية، بينما تمثل أي محاولة إسرائيلية لفرض قانون يسنه الكنيست على منطقة محتلة عملية ضم وانتهاكاً سافراً للقانون الدولي".

وفي سياق النشاطات الاستيطانية لسلطات الاحتلال، أفادت حركة "السلام الآن" في أحدث تقاريرها بأن مجلس التخطيط الأعلى في الإدارة المدنية لجيش الاحتلال، الذي يديره وزير المالية ووزير الاستيطان في وزارة الجيش بتسلئيل سموتريتش، قرر يوم الأربعاء الماضي التقدم بمخطط لبناء 682 وحدة سكنية في ثلاث مستوطنات، وهي: حلميش في محافظة رام الله والبيرة (531 وحدة)، ومتساد في محافظة الخليل (126 وحدة)، وبدوئيل في محافظة سلفيت (25 وحدة). وفي حالة حلميش (نفيه تسوف)، فإن الخطة تشير إلى بناء 531 وحدة سكنية، مما يعني مضاعفة عدد سكانها. وأشارت الحركة إلى أنه منذ بداية ديسمبر 2024، عقدت مناقشات أسبوعية للتقدم بوحدات سكنية في المستوطنات. ويختلف عدد الوحدات التي تم التقدم بها كل أسبوع، لكن التقدم بـ 682 وحدة في مناقشة 29 يناير 2025 يمثل رقماً قياسياً لأسبوع واحد. كما أنه منذ تشكيل حكومة نتنياهو الحالية، تم التقدم بأرقام قياسية من وحدات الإسكان في الضفة الغربية. ففي عام 2023، وافق مجلس التخطيط الأعلى على 12,349 وحدة سكنية، وهو أعلى رقم على الإطلاق مقارنة بالسنوات السابقة، بينما تمت الموافقة على 9,884 وحدة سكنية في عام 2024. ويلاحظ أن العمل في الإدارة المدنية، بعد أن تولى سموتريتش قيادتها، شهد تغييراً كبيراً، حيث بات مجلس التخطيط الأعلى يجتمع كل أسبوع ويوافق على عدة مئات من الوحدات السكنية في كل اجتماع. وبهذه الطريقة، تسعى الحكومة إلى تطبيع تخطيط المستوطنات وتقليل حجم الاهتمام والانتقادات العامة والدولية.

أما في ما يتعلق بالانتهاكات الأسبوعية التي وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض، فقد كانت على النحو التالي خلال فترة إعداد التقرير:

القدس: اقتحمت قوات الاحتلال حي الخلايلة في القدس المحتلة برفقة آليات الهدم، وطوقت المنطقة بالكامل، ومنعت المواطنين من الاقتراب قبل تنفيذ عملية الهدم التي استهدفت ملحمة ومطعماً وسوبر ماركت ومحلاً للزجاج وورشة لصناعة الحجر. وتشكل هذه المنشآت مصدر رزق لنحو 30 أسرة مقدسية، وهي قائمة منذ عام 2004. وفي قرية صور باهر، هدمت قوات الاحتلال مصلى التقوى، حيث اقتحمت طواقم بلدية الاحتلال برفقة عناصر من الشرطة القرية، وحاصرت بناية، ثم داهمت الطابق العلوي حيث "مصلى التقوى"، وقامت بهدمه.

الخليل: هاجم مستوطنون منازل المواطنين في خربة الطوبا بمسافر يطا، وأحرقوا مركبة تعود للمواطن علي عوض، وألحقوا أضراراً مادية بعدد من المنازل والمساكن في المنطقة. وفي منطقة خلة الفرا غرب بلدة يطا، أخطرت قوات الاحتلال بهدم ثلاثة منازل وبركس، منها منزلان مأهولان، وآخر قيد الإنشاء، وبركس زراعي، وأمهلت أصحابها سبعة أيام قبل تنفيذ عملية الهدم. كما أخطرت قوات الاحتلال بهدم سبعة منازل في بلدة إذنا، وتحديداً في منطقتي الراس ووادي البير، وأمهلت أصحابها سبعة أيام لإخلائها، بعد أن تم إخطارهم قبل شهرين بقرار الهدم. وفي خلة طه ببلدة دورا، هدمت آليات الاحتلال أربعة منازل ومنشآت زراعية في المنطقة المحاذية لمستوطنة "نيجوهوت"، بحجة أنها مقامة على "أراضي دولة".

بيت لحم: أتلف مستوطنون كميات كبيرة من محصول القرنبيط في منطقة خلايل اللوز جنوب شرق بيت لحم، حيث أطلقوا قطيعاً من الأغنام للرعي في أراضي المواطنين، ما أدى إلى إتلاف 5 آلاف من المحصول تعود للمواطن عثمان أبو كامل. وفي بلدة تقوع، هدمت جرافات الاحتلال منزلاً مأهولاً مكوناً من طابقين يعود إلى الشقيقين أسامة وتيسير حسن موسى سليمان، وتبلغ مساحة كل طابق 300 متر مربع. وفي بلدة الخضر، أقدم مستوطنون على حراثة أراضٍ زراعية تقدر بعشرات الدونمات في منطقة "واد أبو الحسن" غرب البلدة، المحاذية للطريق الاستيطاني الموصل إلى مستوطنة "بيتار عيليت" والقريبة من البؤرة الاستيطانية "سيدي بوعز". أما في منطقة المخرور في بيت جالا، فقد هدمت قوات الاحتلال مطعماً مشيداً قبل خمس سنوات على مساحة 3 دونمات، يعود للمواطن المقدسي محمود علي موسى صري، بحجة عدم الترخيص، وسط تجريف الأرض واقتلاع عشرات من أشجار الزيتون المعمرة التي تقدر أعمارها بأكثر من 100 عام.

رام الله: هاجم مستوطنون من مستوطنة "معاليه ليفونة" منازل المواطنين في بلدة سنجل شمال رام الله، حيث استهدفوا منازل تعود للمواطنين عبد الكريم خليل، وراجح غفري، وعبد المنعم فرحان، قبل أن ينسحبوا من المكان.

نابلس: هاجم مستوطنون مركبات المواطنين جنوب نابلس ورشقوها بالحجارة على الطريق القريب من مستوطنة "يتسهار". كما اعتدى مستوطنون آخرون على المسن جواد غزال (71 عاماً) خلال عمله في أرضه بسهل بلدة سبسطية، مستهدفينه بالعصي، ما أدى إلى إصابته

برضوض، حيث جرى نقله إلى المستشفى. وفي قرية فروش بيت دجن، هدمت جرافات الاحتلال منزلاً مأهولاً بالسكان تعود ملكيته للمواطن سامي أحمد أبو حنيش، وتبلغ مساحته 120 متراً مربعاً. كما هدمت قوات الاحتلال غرفة زراعية للمواطن عميد حج محمد، وبركتين زراعيتين تعود ملكيتهما للمواطنين جاسر أبو جيش وعدلي مصطفى أبو جيش، بالإضافة إلى إخطار سبعة منازل بالهدم، رغم أنها مشيدة منذ عشرات السنوات داخل القرية. كما أصدرت سلطات الاحتلال إخطاراً بهدم بناية في جبل جرزيم بنابلس تعود لعائلة الخماش، وهي مكونة من خمسة طوابق وتقع على قمة الجبل.

سلفيت: قطع مستوطنون من مستوطنة "نتافيم" 30 شجرة زيتون تعود ملكيتها لورثة المرحوم أحمد مصطفى عاصي في بلدة قراوة بني حسان، في منطقة "خلة حسن" شرق البلدة. كما سرق مستوطنون آخرون 50 رأساً من الأغنام في منطقة المحفور شمال البلدة، تعود ملكيتها للمواطن محمد عبد العزيز مرعي. وفي دير بلوط، هدمت قوات الاحتلال منزلاً مأهولاً منذ خمس سنوات، تعود ملكيته للمواطن جواد يعقوب هدروس، وتبلغ مساحته نحو 150 متراً مربعاً. كما قطع مستوطنون عدداً من أشجار الزيتون غرب سلفيت، وقاموا بتخريب الأرض الزراعية الواقعة في منطقة "التكويرة" بين بلدتي بروقين وكفر الديك، والتي تعود ملكيتها للمواطن عبد الله علي أحمد.

الأغوار: رعى مستوطنون من البؤر الاستيطانية الرعوية المجاورة أغنامهم بين مساكن المواطنين في قرية تجمع رأس العين البدوية شمالي مدينة أريحا، في محاولة للتضييق على السكان وتهجيرهم للاستيلاء على مساكنهم وممتلكاتهم. كما يواصل مستوطنون شق طريق استيطاني غرب تجمع رأس عين العوجا، بهدف ربط البؤر الاستيطانية في المنطقة بعضها ببعض، حيث يمتد الطريق ليصل بين البؤر الاستيطانية المحيطة بالتجمع وبؤرة أخرى مقامة على الجبال المجاورة، مما يهدد بمزيد من التوسع الاستيطاني على حساب المواطنين. وفي عين الحلوة بالأغوار الشمالية، أصيب المواطن ساطي عليان دراغمة برضوض نتيجة اعتداء عدد من المستوطنين عليه ومحاولة خنقه، بعد أن داهموا خيامه. كما اقتحم مستوطنون آخرون خياماً تعود للمواطن يوسف أبو عواد في منطقة "ذراع عواد" قرب حاجز الحمرا العسكري. وفي مدينة أريحا، هدمت قوات الاحتلال منزلاً وعدداً من الجدران الاستنادية في محيطه، تعود ملكيته للمقدسية هالة عباسي من بلدة سلوان، وذلك في منطقة سما أريحا شرق المدينة. فيما أقدم مستوطنون على رعي أغنامهم بين مساكن المواطنين في قرية عرب المليحات شمال غرب مدينة أريحا، واستولوا على رزم قش وأعلاف. وفي قرية الديوك التحتا، هدمت سلطات الاحتلال أربعة منازل وعدة أسوار في منطقة "سطيح"، وهي منازل مأهولة تعود ملكيتها لكل من علي كعابنة وسعد خواجا. وفي خربة الفارسية، أخطرت قوات الاحتلال المواطن شامخ مصطفى دراغمة بإخلاء مساكنه بحجة التدريبات العسكرية في خربة الفارسية بالأغوار الشمالية، وأمهلته أسبوعاً لتنفيذ القرار.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/